أشاد بدور محمد بن نايف في «هزيمة الإرهاب»

مقرن: إعلان الاتحاد الخليجي عند وضع الصيغة الملائمة

أكد ولي ولي العهد السعودي الأمير مقرن بن عبد العزيز أن موعد اعلان الاتحاد الخليجي سيكون عند انتهاء وضع الصيغة الملائمة، معتبرا أن هذا الاتحاد لن يكون موجها ضد أحد، كما لن يحقق مكاسب لدولة على حساب دولة أخرى، متمنيا أن يكون ذلك في القريب العاجل، ومشيدا من جهة أخرى بدور وزير الداخلية الامير محمد بن نايف في «هزيمة» الارهاب.

وقال الامير مقرن في مقابلة أجرتها معه وكالة الانباء السعودية الرسمية ان «المملكة نجحت في هزيمة الإرهاب الذي استهدف بلادنا خلال العقدين الماضيين، والذي استهدف الكثير من دول العالم أيضاً، وذلك بتوفيق من الله، ثم بتوجيهات القيادة الرشيدة وجهود صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية، وعزمه على مواصلة مكافحة الإرهاب ومعالجة أسبابه وحشد كل الجهود والإمكانات، وبفضل السياسات الحكيمة التي تطبقها الأجهزة الأمنية بوزارة الداخلية والتي ينفذها رجال الأمن البواسل، وتآزر المواطنين ونبذهم للإرهاب، وسلامة المجتمع السعودي المسلم الذي يتسم بالوعي والإحساس بالمسؤولية والاعتدال والوسطية».

واوضح ان «كل ذلك كان من أهم المرتكزات التي اعتمدت عليها المملكة في هزيمة الإرهاب، إضافة إلى دور لجان المناصحة في وزارة الداخلية التي نجحت في تصحيح المفاهيم للشباب السعودي الذي أرادت بعض التنظيمات أن تغرر به، كما أن أجهزة الأمن في المملكة تقف بالمرصاد لكل من تسول له نفسه أن يعبث بأمن المملكة ولن تتهاون أبداً في تثبيت أركان ودعائم الأمن الذي هو أساس الاستقرار والتنمية والرفاهية».

وعن الاتحاد الخليجي رأى ان «دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لتأسيس الاتحاد الخليجي تنبثق من حنكته السياسية وشعوره بالمسؤولية تجاه وطنه وتجاه منطقة الخليج، ومعرفته بحقيقة التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه دول الخليج العربية التي تجمعها أسس ومبادئ العقيدة الإسلامية السمحة، وترتبط بمصير واحد ومستقبل مشترك، فالتحديات التي تواجه دول الخليج واحدة، والاتحاد مطلب وحاجة لمواطني دول المجلس قبل أن يكون مطلباً للحكومات، بالإضافة إلى أن العالم اليوم يمر بمرحلة الكيانات الكبيرة والتجمعات الإقليمية ذات التأثير الاقتصادي، كالاتحاد الأوروبي، وتجمع دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، وكذلك التجمعات الاقتصادية في أميركا اللاتينية، والتجمعات المماثلة في غرب وشرق إفريقيا».

وأشار الى ان «قيام الاتحاد الخليجي ضرورة داخلية وإقليمية، كما أنه ضرورة أمنية واقتصادية، وسيكون عنصراً لاستقرار المنطقة، فهو ليس ضد أحد ولا يعادي أي دولة إقليمية أو عالمية، وليس له سياسة توسعية أو أطماع خارجية، كما أنه يحفظ لكل دولة خليجية سيادتها ونظامها ولن تحقق أي دولة من الدول الأعضاء أية مكاسب على حساب أي دولة أخرى من دول المنظومة الخليجية، وستعود الفائدة على الجميع وفي المقدمة المواطن الخليجي الذي من أجله تم إنشاء مجلس التعاون الخليجي الذي من أجله أيضا سيكون الاتحاد الخليجي، وما أنجزه التعاون سيكون الأساس الذي ينطلق منه الاتحاد المأمول بعد الانجازات الكبيرة التي تحققت على مدار أكثر من ثلاثة عقود مضت على تأسيسه».

الأمير مقرن بن عبدالعزيز

رأت أن الحديث عن ضائقة استراتيجية له «مبالغ فيه»

«هآرتس»: «حزب الله» يسعى لتغيير «قواعد اللعبة» مع إسرائيل

تل أبيب - يو بي آي - يرى قادة كتائب عسكرية في الجيش الإسرائيلي منتشرة عند الحدود مع لبنان وفي مرتفعات الجولان، أن هناك تغييرات «جوهرية» حاصلة في ميزان الردع بين إسرائيل و«حزب الله»، عقب سلسلة الغارات الجوية الإسرائيلية ضد أهداف تابعة للحزب خلال العام ونصف العام الأخيرين.

وكتب المحلل العسكري لصحيفة «هآرتس»، عاموس هارئيل، امس، أنه رغم أن حدود إسرائيل مع لبنان بدت هادئة هذا الأسبوع إلا أن «قادة الكتائب في الجيش الإسرائيلي، التي ينتشر جنودها على طول هذه الحدود يروون قصة مختلفة، مفادها أن ميزان الردع بين إسرائيل وحزب الله يتعرض لتطورات جوهرية في الشهور الأخيرة، والقليل جدا منها يصل إلى مسامع المواطنين في إسرائيل».

وأشار هارئيل إلى عمليات تفجيرية نفذها «حزب الله» في الشهور الأخيرة، وكان أبرزها تلك التي أصيب بها 4 عسكريين إسرائيليين، ولا يزال أحدهم يرقد في المستشفى بحالة خطرة.

راع لبناني يدل على منزله القريب من الحدود بين لبنان واسرائيل (ا ب)

وأضاف أنه في الآونة الأخيرة يتجول أفراد «حزب الله» بصورة علنية، ولكن بلباس مدني في جنوب لبنان وعلى مقربة من الحدود مع إسرائيل، وأحيانا يحملون السلاح، بسياراتهم المعروفة لقوات «يونيفيل» أيضاً.

ولفت هارئيل إلى أن «حزب الله» كان يضبط نفسه في الماضي ويمتنع عن الرد على غارات إسرائيلية ضد أهداف تابعة له في الأراضي السورية، مثل شحنات أسلحة يتم نقلها إلى لبنان، لكن بعد الغارة على موقع للحزب في قرية جنتا في البقاع، في 24 فبراير الماضي، رد الحزب بعمليات ضد أهداف إسرائيلية عند الحدود في جنوب لبنان والجولان.

ووفقا لتقديرات الجيش الإسرائيلي، بحسب هارئيل، فإن «حزب الله» حاول بهذه العمليات رسم خط أحمر أمام إسرائيل بأنه «مسموح لكم أن تهاجموا في سورية، لكن إذا مسستم بسيادة لبنان فسوف تدفعون الثمن».

وأضاف المحلل أنه «من الناحية الفعلية بدأ يتأسس الإشتباه بأن شيئا ما أعمق يحدث هنا، وأن حزب الله يحاول إعادة تعريف قواعد اللعبة في المواجهة مع إسرائيل، بعد سنوات من الإستقرار النسبي على طول الحدود».

وتابع أنه «يبدو أن الأوصاف المتكررة لأعضاء هيئة الأركان العامة الإسرائيلية حول الضائقة الإستراتيجية لحزب الله مبالغ فيها»، مشير إلى أن «الحزب جمع خبرة عسكرية مهمة إلى جانب ثقة متزايدة في قدرته العسكرية (من خلال الحرب في سورية)، وفي موزاة ذلك بنى ترسانة مكونة من عشرات آلاف الصواريخ القادرة على ضرب أي هدف في الأراضي الإسرائيلية».

وأضاف هارئيل أن «حزب الله»: «عاد وعزز سيطرته الدينية والاقتصادية بين السكان الشيعة في لبنان».

وتساءل هارئيل ما إذا كانت هذه التطورات «تطرح مجددا السؤال حول ما إن كانت إسرائيل قد عملت من خلال الحذر المطلوب في الجبهة الشمالية خلال العام ونصف العام الماضي، وهل سلسلة الغارات المنسوبة إليها، ضد مخازن أسلحة وموقف سيارات في قلب الضاحية، لم تؤد إلى تغيير في توجه حزب الله؟ وفي المدى البعيد، وإذا ما حدث تصعيد آخر عند الحدود، فإنه على ما يبدو لن يكون بالإمكان تجاهل إسهام إسرائيل في ذلك».

بكين تنفي مسؤوليتها بعد ظهور أسطوانة من صناعتها

موسكو: مزاعم استخدام «كيماوي» في سورية... كاذبة

موسكو، بكين - رويترز - اعتبرت موسكو أمس ان المزاعم عن استخدام القوات النظامية السورية مواد كيماوية سامة «كاذبة» في اشارة الى تقارير عن هجمات بغاز الكلور.

وقالت وزارة الخارجية الروسية في بيان: «الاتهامات الموجهة للقوات الحكومية بشأن حالات مفترضة لاستخدام المواد الكيماوية السامة مازالت مفبركة. واستنادا الى أدلة يعتد بها لدى الجانب الروسي فان تلك المزاعم لا تعكس الواقع».

وكانت كل من واشنطن وباريس قد تحدثتا عن «مؤشرات» على استخدام غاز الكلور في سورية، ومن ضمن ذلك القاء هذه المادة على بلدة كفرزيتا في حماة، ما ادى الى اصابة عشرات الاشخاص باختناقات.

وفي بكين قالت وزارة الخارجية الصينية انها لا تعتقد أن أكبر شركة لصناعة الاسلحة في البلاد انتهكت أي اتفاقيات دولية بعدما ظهرت اسطوانة تحمل اسمها في لقطات مصورة يعتقد أنها توثق هجوما بغاز الكلور في سورية.

وأظهرت لقطات فيديو وزعها ناشطون أسطوانة منفجرة جزئيا وعليها الرمز الكيماوي للكلور الى جانب اسم شركة «نورينكو» الصينية لصناعة الاسلحة. وكرر المتحدث باسم الخارجية الصينية تشين كانغ بيانا سابقا بأن الكلور له استخدامات صناعية كثيرة. وقال في افادة صحافية يومية: «نعتقد أن الشركة الصينية عندما شاركت في هذا العمل... لم تنتهك قواعد الاتفاقيات الدولية ذات الصلة».

وأضاف: «بالطبع سنتخذ موقفا جادا ومسؤولا بشأن التحقيق في الامر».

عقيد في «الحر»: «داعش» يموّل نفسه ببيع النفط السوري

لندن - يو بي أي - حذّر ضابط بارز في «الجيش السوري الحر» من أن «دولة الاسلام في العراق والشام (داعش)» تكسب الحرب في مواجهة قواته، وبرر ذلك بأن التنظيم يموّل نفسه بما يصل إلى 700 ألف جنيه استرليني في اليوم من عوائد النفط السوري المسروق.

وقال العقيد فاتح حسون، قائد جبهة حمص، لصحيفة «ديلي ميرور» إن زعيم «داعش» أبو بكر البغدادي «يتاجر سراً بالنفط لدعم الرئيس بشار الأسد ووافق على وقف إطلاق النار مع نظامه، في حين ساهمت مشاكلنا مع الجماعات المتطرفة بتوقف الغرب عن دفع المال مما جعل هذا التنظيم ينشر نفوذه».

وأضاف: «لدينا معلومات استخباراتية بأنه حتى الرئيس الأسد يبرم صفقات سرية مع (داعش) لوضع المزيد من الضغوط علينا، في حين ساهم التقاعس الغربي في اضعافنا بشدة، ونحن بحاجة ماسة للمساعدة ونفقد مقاتلينا بسبب ذلك والذين بدأوا ينشقون وينضمون إلى هذا التنظيم».

وذكر العقيد حسون أن جنوداً من قوات الحكومة السورية أسرهم الجيش السوري الحر «أبلغونا بأن الجيش السوري النظامي يزوّد (داعش) باحتياجاتها، وأنهم تلقوا تعليمات بعدم قتالها».

«حزب الله» طالب بموقف لبناني يرفض استدعاءهما ومحاكمتهما

هجوم على «محكمة الحريري» بعد اتهامها الخياط والأمين بتحقيرها

| بيروت - «الراي» |

استعادت بيروت مناخ «الحرب» السياسية. الإعلامية على المحكمة الدولية الخاصة بلبنان التي باشرت في يناير الماضي محاكمة اربعة متهمين من «حزب الله» من أصل خمسة في جريمة اغتيال الرئيس السابق للحكومة رفيق الحريري في 14 فبراير 2005.

فغداة الخطوة غير المسبوقة التي اتخذتها المحكمة منذ انطلاق عملها في مارس 2009 باتهامها رئيس تحرير جريدة «الأخبار» ابراهيم الأمين ونائبه رئيس التحرير في تلفزيون «الجديد» كرمى محمد تحسين الخياط بجرم تحقير المحكمة من خلال نشر مواد حول شهود سريين مزعومين واستدعائهما للمثول أمامها مع تحديد 13 مايو المقبل موعداً لبدء المحاكمة في مقرها في لاهاي، عاد «الصخب» ليلفّ عنوان المحكمة برمّته وسط هجوم شنه «حزب الله» عليها مدافعاً عن الاعلاميَيْن المتهميْن ومؤسستيهما اللتين تؤيدان الحزب وفريق 8 آذار.

فقد استنكر رئيس لجنة الاعلام والاتصالات البرلمانية نائب «حزب الله» حسن فضل الله خطوة المحكمة الدولية لافتاً إلى ان «موقفنا السياسي معروف من المحكمة فنحن لا نعترف بها ولا بأعمالها، وكل ما تقوم به هو عمل باطل لا نقر به». ولفت إلى ان «هناك فئة كبيرة من اللبنانيين تتعاطى مع هذه المحكمة على انها غير دستورية وقانونية»، معتبراً ان «استدعاء الاعلامية الخياط والصحافي الأمين ليست إلا محاولة من هذه المحكمة لمنع كشف الحقائق».

ورأى فضل الله ان «المحكمة تتصرف اليوم وكأنها سلطة مسلّطة علينا وأداة لقمع الحريات»، سائلاً «هل يعقل ان تتحول المحكمة إلى ما يشبه محاكم التفتيش في القرون الوسطى وان تحاسب على تسريبات هي مسؤولة عنها؟».

واعتبر ان «هذا الاستدعاء هو اعتداء على الدستور والقانون لأن الدستور يحمي ويصون الحريات»، مشدداً على ان «المطلوب موقف رسمي، لبناني، سياسي، وإعلامي يرفض هذه الاستدعاءات».

بدوره ردّ تلفزيون «الجديد» على ملاحقته امام المحكمة التي استندت في قرارها الى المادة 60 مكرّر- الفقرة (ألف) من قواعد الإجراءات والإثبات الخاصة بعملها، فذكّر في مقدمة نشرته الاخبارية مساء اول من امس بما نشرته سابقاً «دير شبيغل» و«لوموند» و«الفيغارو» والتلفزيون الكندي «من تسريبات غيّرت مسالكَ الحقيقة» سائلاً «مَن سرّبَ إلى هؤلاء.. ومَن وضَعَ أمامَهم قراراتٍ أتهاميةً قبلَ صدورِها؟»، ولافتاً الى ان «المحكمةَ الدُّوليةَ اليومَ تُحقّرُ الإعلامَ وتدفعُه إلى أن يكونَ وَكالةً ملحقةً بها.. من دونِ أن تُعلِمَ الرأيَ اللبنانيَّ العامَّ الذي يموّلُها إذا كانت قد فَتحت تحقيقاً داخلياً بنفوسِها الواهنةِ، الأمّارةِ بالتسريب».

وفي جريدة «الأخبار» كتب الأمين امس تعليقاً على اتهامه: «(...) كان منطقياً أن تصل المحكمة في إجراءاتها التعسفية الى حدود القمع المباشر لمن يطرح أسئلة حول أعمالها»، متهماً المحكمة بانها «تستبيح الحرية الإعلامية»، وموضحاً ان «دفاعنا في هذه المحكمة سيكون في أساسه طعناً في مشروعيتها، ونحن نتواصل مع المعنيين بهذا الأمر. وسيكون لنا موقفنا من كل هذه المسرحية». واضاف: «ليس لنا ما نقوله لهؤلاء التافهين في هذه اللحظة سوى: صوتنا سيلحق بكم... واركبوا أعلى ما في خيلكم».

وكانت المحكمة الدولية اعلنت في بيان لها مساء الخميس انها استدعت للمثول أمامها كرمى الخياط وكذلك شركة تلفزيون الجديد (الشركة الأم لهذه القناة) «وذلك لاتهامهما بتهمتين في جريمة التحقير وعرقلة سير العدالة»، كما اوضحت ان استدعاء الأمين وشركة أخبار بيروت (الشركة الأم لصحيفة «الأخبار») جاء بعد توجيه تهمة واحدة اليهما في جرم التحقير وعرقلة سير العدالة.

ولفتت الى ان «هذه التهم تأتي عقب تحقيق في ثلاثة أحداث أجراه صديق للمحكمة اسمهُ ستيفان بورغون، وكان قد عيّنه رئيس قلم المحكمة بناءً على طلب من القاضي الناظر في قضايا التحقير، وهو القاضي دايفيد باراغوانات». واشارت الى ان شركة تلفزيون الجديد وكرمى الخياط متهمتان «بعرقلة سير العدالة عن علم وقصد ببثّ و/أو نشر معلومات عن شهود سرّيين مزعومين وبعدم إزالتهما هذه المعلومات من موقع التلفزيون و/أو موقع قناة الجديد على يوتيوب»، موضحة ان شركة «أخبار بيروت» وابراهيم الأمين متهمان «بعرقلة سير العدالة عن علم وقصد من خلال نشر معلومات عن شهود سرّيّين مزعومين في قضية عياش وآخرين».

وبحسب البيان يجوز للمتهمين أن «يختاروا إما المثول أمام المحكمة شخصياً وإما الظهور امامها بواسطة نظام المؤتمرات المتلفزة».

الراعي يتفق والحريري على ضرورة إنجاز الاستحقاق في موعده

«8 آذار» تقرر تعطيل جلسات الانتخاب حتى الوصول إلى تسوية حول رئيس للبنان

| بيروت - «الراي» |

يعكف طرفا الصراع في بيروت «8 و14 آذار» على تقويم «حساباتهما» المرتبطة بالاستحقاق الرئاسي ومحطاته المقبلة في ضوء عجز الجلسة الاولى التي انعقدت الاربعاء الماضي عن انتخاب رئيس جديد للجمهورية، ورسم سيناريوات «تكتيكية» في ملاقاة جلسة الأربعاء المقبل، التي لن يكتمل النصاب الدستوري - السياسي لانعقادها.

ثمة حقيقة أظهرتها الجلسة الاولى لانتخاب الرئيس حين «اكدت المؤكد» بتكريسها «التعادل السلبي» بين «8 و14 آذار»، الامر الذي لا يتيح ضمان انتخاب رئيس للبلاد في المهلة الدستورية التي تنتهي في 25 مايو المقبل، ما لم يتم توافق مسبق على اسم الرئيس الـ13 للجمهورية او حصول عملية خلط اوراق دراماتيكية، او انصياع الداخل لـ «صفقة اقليمية» تتقدّمها السعودية وايران.

وقالت اوساط واسعة الاطلاع لـ«الراي» ان «8 آذار» قررت، متجاوزةً اي حرج سياسي، تعطيل جلسات الانتخاب المقبلة، إما لفرض توافق داخلي وبشروطها، على اسم الرئيس الجديد، وإما في انتظار مناخ اقليمي - سعودي - ايراني يحضّ الداخل اللبناني على تنازلات متبادلة تفيد منها «8 آذار» صاحبة المصلحة في التوصل الى «رئيس تسوية».

ورأت هذه الاوساط ان «8 آذار» التي تدرك انها غير قادرة على الإتيان برئيس من فريقها (كما هو حال «14 آذار» ايضاً) ستمضي قدماً في تعطيل الجلسات لتحسين شروط تفاوضها مع خصومها حول الشخصية التوافقية، وخصوصاً بعدما أيقنت ان لا حظوظ لأيّ من المرشحين المفترضين من صفوفها كزعيم «التيار الوطني الحر» العماد ميشال عون ورئيس «تيار المردة» النائب سليمان فرنجية.

وثمة دوائر مراقبة في بيروت على اقتناع بأن الموقف الفعلي لـ«8 آذار» هو المقايضة بين «الفراغ» و«رئيس تسوية»، اذ لا مرشح فعلياً من فريقها، فبعضه لا يريد عون رئيساً وبعضه الآخر يجد في رفض «14 آذار» لعون بوابة العبور المريحة للتفاوض مع الطرف الآخر، عبر القنوات الداخلية او بـ«مقويات» اقليمية على رئيس «نصّ نصّ».

هذا الاستشراف لمسار الاستحقاق الرئاسي غير بعيد عن تقديرات «14 آذار» التي من المرجح ان تمضي قدماً بحمل مرشحها سمير جعجع الى جلسات الانتخاب والنزول الى البرلمان بـ«سقفها العالي» ما دام لم يحن بعد «كلام التسوية»، لادراك هذا الفريق ايضاً ان تفادي الفراغ في الموقع المسيحي الاول يفترض الذهاب في نهاية المطاف الى التوافق.

وتقلل الدوائر المتابعة في بيروت من جدية ما يشاع عن «مفاوضات كواليس» تجري بين «تيار المستقبل» بزعامة الحريري وعون لتبني ترشيح الاخير بتشجيع سعودي - اميركي، فالحريري ليس في وارد القيام بمغامرة كبرى وغير محسوبة، كما انه لن يعود الى بيروت لترؤس حكومة العهد المقبل، وتالياً فان الغبار الكثيف على هذا المستوى لا يعدو كونه عملية «جس نبض».

ووسط ترقب سلسلة لقاءات ستشهدها الساعات المقبلة في الرياض التي سيتوجّه اليها عدد من أركان تيار «المستقبل» وحلفاؤه للتشاور مع الحريري لتحديد عناوين المرحلة المقبلة، برز الاتصال الذي اجراه البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي بالحريري والذي تخلله تشاور في موضوع الاستحقاق الرئاسي في ضوء لقاء الراعي مع رئيس البرلمان نبيه بري اول من امس.

وعُلم ان الاتصال بين الراعي والحريري خلص الى «توافق على ضرورة اجراء الانتخابات ضمن المهلة الدستورية وفي اقرب وقت». واكد البطريرك وزعيم «المستقبل» «ان الوقت الذي يفصل الجلسة الانتخابية عن الاخرى يجب ان يستثمر جديا في التشاور والتواصل بين مختلف الكتل النيابية والسياسية وبمسؤولية عالية تليق بحجم هذا الاستحقاق».

وفي موازاة ذلك، اعلن السفير السعودي في لبنان علي عواض عسيري ان «أي خيار رئاسي يجب أن يكون لبنانياً صرفاً ومن صنع اللبنانيين وحدهم»، مؤكداً «لم ولن تنطق أفواهنا بأي تزكية اسمية لأي مرشح معين لرئاسة الجمهورية في لبنان.. وهذا موقف واضح ولا تبديل فيه نهائيا».